جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

{دور البنك المركزي في تحسين الائتمان المصرفي}

(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العامة والخاصة العراقية)

بحث مقدم إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية
كجزء من متطلبات نيل شهاده البكالوريوس
في العلوم المالية والمصرفية

بحث تقدمت به الطالبة
ايه نزار علي

بإشراف
الأستاذ كرار حاتم

٢٠١٨م

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

سورة يوسف/ آية ﴿ ٧٦ ﴾

الإهداء

الى ملاكي في الحياة، ومعنى الحب والحنان، الى بسمة الوجود، ومن كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي ..... أمي الحبيبة .

الى من كلله الله بالهيبة والوقار، ومن علمني العطاء من دون انتظار، وارجو من الله أن يمد في عمرهِ ليرى ثماراً قد حان قطافها، وتبقى كلماتك نجوماً اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد ..... والدي العزيز.

الى الذين بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها،

الى كل هؤلاء ..... اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا) سورة البقرة (٢٦٩). والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد واله وصحبه أجمعين.

أما وقد وفقني الله عز وجل لإنجازِ هذا البحث، فانه لمن دواعي الوفاء والإقرار بالجميل أن أسجل شكري وتقديري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ كرار حاتم الذي أغدق عليَّ الكثير من علمه وخبراته التي لا تنضب ، فما من رأي سديد أبداه، وملاحظة قيمة أشار اليها إلا وكانت الموجه للباحث في مسار البحث العلمي الصحيح، إن الكلمات لتعجز عن الوفاء بحقّ أستاذي الجليل الذي كانت للمساته و منهجيته وعلميته أَثرٌ بارزٌ في إخراج هذا البحث بهذه الصورة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأطال الله في عمره وجعله ذخراً للعلم وطلبته.

المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الآيــة	ا
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
فهرست المحتويات	د
فهرست الجداول	هـ
المبحث الأول: منهجية البحث	١-٢
المبحث الثاني: المطلب الاول/البنك المركزي	٣
اولا: نشاه البنك المركزي	٣-٤
ثانيا: مفهوم البنك المركزي	٥-٦
ثالثا: وظائف البنك المركزي	٧-٨
رابعا: خصائص البنك المركزي	٩
خامسا: البنك المركزي العراقي	١٠-١١
المبحث الثاني/المطلب الثاني: الائتمان المصرفي	١٢
اولا: مفهوم الائتمان المصرفي	١٢
ثانيا: اهميه الائتمان المصرفي	١٣
ثالثا: اشكال الائتمان المصرفي	١٤-١٦
رابعا: اسس منح الائتمان المصرفي	٢٠-٢٤
خامسا: تصنيف الائتمان المصرفي	٢٥-٢٦
سادسا: مخاطر الائتمان المصرفي	٢٧
سابعا: انواع مخاطر الائتمان المصرفي	٢٨-٢٩
الاستنتاجات	٣٨
التوصيات	٣٩
المصادر	**٤٠-٤٢**

الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١	راس مال مصرف الرشيد	٢٤
٢	راس مال المصرف الصناعي	٢٥
٣	مصرف الشرق الاوسط العراقي	٢٥
٤	الأتمان الممنوح من قبل المصرف الصناعي	٢٦
٥	الأتمان الممنوح من قبل مصرف الشرق الاوسط	٢٧
٦	الأتمان الممنوح من مصرف الشرق الاوسط	٢٨
٧	النسبة المعيارية (الأتمان النقدي ، الودائع)	٢٩
٨	نسبة كفاية رأس المال للمصارف	٢٩
٩	نسبة السيولة	٣٠
١٠	متوسط انتشار الفائدة للمصارف	٣٠

المقدمـــــة :

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسة والهامة التي تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه المصارف ويسهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوافرة للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توافر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف .

يواجه الائتمان المصرفي مخاطر عدة التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة في حين يكون المصرف ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء آجالها أو عند طلبها، وفي الوقت ذاته فان المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه المصرف بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة، وذلك لسبب جوهري هو أن الائتمان الممنوح من المصارف للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية وزراعية وصناعية وسياحية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة، وأن ممارسة أي نشاط يصاحبه دائما احتمالات النجاح والفشل بدرجاتهما المختلفة ، والائتمان المصرفي هو علاقة اجتماعية واقتصادية تقوم على اساس الثقة بين المنظمات المصرفية والاطراف الاخرى من افراد وشركات، إذ يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الاهمية' إذ ان العائد المتوقع يمثل المحور الرئيس لإيرادات اي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الايرادات الاخرى.

لذا واجهت المنظمات المالية العراقية العديد من التحديات خلال القرن الماضي، التي حالت دون تطور ذلك القطاع الذي يعد المحور الرئيس لتنمية الاقتصاد الوطني وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره، ويعد أمرا حيويا لتطوير الحياة الاقتصادية، فضلاً عن وظيفة منح الائتمان من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية، وذلك لأن معظم الأموال التي تمنحها المصارف (التسهيلات الائتمانية) ليست ملكًا لها بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة المصارف برسم السياسة الائتمانية بما يحقق لها حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب .

المبحث الاول

منهجية البحث

تمثل منهجية البحث الحجز الاساس الاول الذي بين المسار العلمي الذي أخذته الباحثة لإنجاز بحثها التي تتضمن (المشكلة والاهداف والاهمية ومصادر جمع المعلومات والبيانات) الخاصة بالبحث فضلا عن المنهج المتبع في البحث.

اولاً: ((مشكلة البحث))

١- تؤدي حالة تعثر لاحد البنوك المركزية الواقية الانتقال الى بنوك
اخرى وبالتالي حدوث ازمة مصرفية للبنوك العراقية يصعب السيطرة عليها
٢-تعاني البنوك العديد من المخاطر التي يجب تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها من قبل الاجهزة الرقابية وتقديم الحسابات لها مثل مخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر سعر الصرف ،والتي تؤثر على ارباح والقيمة الاقتصادية له.
٣-ضعف قدرة البنك المركزي العراقي على التنبؤ بالأزمات المصرفية التي تتولد من اجراء التقلبات الاقتصادية

ثانياً:((اهداف البحث))

١-تسليط الضوء على مؤشرات الوقاية الكلية وبيان اهميتها
٢-بيان دور البنك المركزي في حماية الائتمان المصرفي من خلال هذه المؤشرات
٣-تحليل المؤشرات وبيان تأثيرها في الواقع العراقي من خلال الانذار المبكر للازمات

ثالثا:(اهمية البحث))

١-يعد الائتمان المصرفي الدعامة الاساسية للاقتصاد الوطني فيجب الاهتمام بكل ما يواجه من صعوبات ومعالجتها
٢-بيان مدى قدرة البنوك المركزية من خلال ما تمتلكه من اساليب واجراءات لتصدي لظاهرة التعثر المصرفي

٣-يركز على احد اهم المشاكل التي تواجه الائتمان المصرفي العراقي ومن ثم الاقتصاد العراقي عامة من خلال وضع برنامج معين، تساهم في دعم المصارف وتوجيه السياسة الائتمانية بشكل سليم

رابعا:((فرضية البحث))

١-توجد علاقة ارتباط معنوية بين البنوك المركزية من خلال مؤثراتها المستخدمة في الائتمان المصرفي

٢-عدم وجود علاقة تأثير معنوي بين معايير البنك المركزي في تحديد النسب المعيارية لعملية منح الائتمان المصرفي

٣-ان التنبؤ من خلال المؤشرات الكلية تؤدي الى عدم احتمالية تعرض الجهاز الائتماني للازمات

المبحث الثاني/ المطلب الاول
البنك المركزي

أولا: نشأة البنك المركزي:

لقد نشأه البنوك المركزية من احدث صور تطور الجهاز المصرفي (غزلان ،عزت ،٢٠٠٢، ١٥٨) أذ عرفت الدول البنوك المركزية بعد ان عرفت المصارف التجارية ،ومع اتساع النشاط الاقتصادي اتجهت حكومات هذه الدول التي منحتها البنوك المركزية امتياز اصدار النقد الورقي (زينب و الغولي ،٢٠٠٣، ١٣٧) واصبح البنك المركزي يقوم تدريجيا بمهام محدده الواحدة بعد الاخرى جعلته يمثل نقطه المركز في مجموعه المصارف التجارية (رايس وحده ،٢٠٠٩، ١١٣)وكانت نشأه البنوك المركزية لمصارف تجاريه وتطوره عمل هذه المصارف واضيف الى عملها احتكار اصدار الاوراق النقدية والقيام بأعمال مصرفيه للحكومة، مما جعلها تأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقيه المصارف التجارية (الحلاق ،العجلوني،٢٠١٠، ١٣٨) ومع مرور الزمن اصبحت البنوك المركزية هيئات مستقله متكاملة تقوم بوظائف متميزة ومتطورة واخذت تمارس دورا مهما اساسيا في الاقتصاد وعالم النقد والائتمان (رمضان، جوده ،٢٠٠٦، ١٧٣)واصبح لكل دوله بنك مركزي واحد ،وقد يكون له مشروع في نفس الدولة ،وتسميه البنك المركزي هي تسميه حديثه جاءت في القرن العشرين ،وقبل ذلك كان يسمى باسم الدولة التي يتبعها مثل ،بنك انكلترا أوبنك فرنسا ،ولازلت بعض الدول باقيه على هذه التسميه حتى الوقت الحاضر (الحلاق والعجلوني ، ٢٠١٠ ،١٣٨) وكما يعد نشوء البنوك المركزية امتداد طبيعيا للنشوء البنوك التجارية وتطورها في اوربا اذ كانت عمليه الاصدار هي المسار الذي وردت عليه البنوك المركزية ثم ترعرعت وتمت تحت رعاية الحكومات من خلال اصدار الاخير للقوانين المنظمة لعمليه الاصدار وحصرها بيد تلك البنوك دون غيرها ،فضلا عن مدها بالعون والاسناد بجعلها المحاسب والمستشار المالي المسؤول عن اداره احتياطيات الحكومة ومركزها المالي ،كما تولى مهمه تنظيم العلاقة مع المصارف التجارية وتولى مهمه او وظيفه الملجأ الاخير للإقرار او الملاذ الاخير الذي اتفقه عنده البنوك التجارية لتدعين سيولتها عن الازمات، وباتت ركنا مهما
والسيطرة على بعض المتغيرات الاقتصادي في البلدان من خلال ادارتها لدقه السياسة النقدية والسيطرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الغالبي ،٢٠١٥، ١٧) وقد تطور هذا الدور بالبنوك المركزية ليمثل مراقبه الائتمان ، وهذا يعني التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نشاط البنوك التجارية (حسين و رحيم ٢٠١٠، ١٢٩)،ويعد بنك السويد الذي أسس عام ١٦٦٨م اقدم البنوك المركزية من حيث تأريخ النشأة غير ان مصرف انكلترا والذي يرجع تاريخ انشاه الى عام ١٦٩٤م اي في اواخر القرن السابع عشر يعد اول بنك اصداره، كما ان هذا

البنك هو الذي وضع الاسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية . وبنك فرنسا في عام ١٨٠٠م وبنك هولندي في عام ١٨١٤م ،وبنك اسبانيا ١٨٥٦،وبنك روسيا في عام ١٨٦٠م ،وبنك اليابان، اما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تأسيس نظام الصيرفة المركزي عام١٩١٤م (السامرائي و زكريا،٢٠٠٩، ٢١٠)،وقامت هذه البنوك منذ نشأتها بإصدار البنكنوت BANKNOTE وتولي اعمال المصرفية جنبا الى جنبا مع الاعمال المصرفية العادية .وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية مباشره وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث حجمه ونوعيته ومعدله (العلوجي ومحمود ،٢٠٠٨، ١٤١)، كما سمي بنك الاصدار في بعض الدول منها فرنسا وقد اصبحت مسألة تنظيم اصدار العملة ،وضمان تمويلها الى ذهب او فضه او الاثنين معا من اهم الوظائف الأساسية ،وبمرور الوقت كنتيجة لتطور العمل المصرفي توسعت وظائفه واغراضه لتناول تنظيم للإصدار والاشراف على الائتمان على حد سواء. ولقد لاحظ ان البنوك كانت بنوك تجاريه خاصه ولقد انفردت هذه البنوك بين البنوك الاخرى واكتسبت احترام البنوك الاخرى ولقد اصبح البنك يقوم بوظيفه الامين او الحارس للاحتياطيات المصارف التجارية باعتباره الملجأ الاخير للإقرار تلجأ اليه المصارف لتزويد بالسيولة وتم منح اصدار الاوراق النقدية الى بنك واحد لتوحيد الاصدار يسهل اشراف الدولة عليه ويزيل حاله الافراط في الاصدار(عريقات،٢٠١٠، ٤٣)وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل عام ١٩٢٠م بتوصية مفادها ان على كل البلدان التي لم تؤسس بنكا مركزيا ان تبدا بإنشائه بالسرعة الممكنة ،وذلك لاستقرار عملاتها ونظامها المصرف ثم لمصلحه التعاون الدولي، بذلك تم تأسيس بنوك مركزيه في اغلب دول العالم (السامرائي و مطلك ،٢٠١٠، ٢٠٩) وتعد نشأه البنوك المركزية من احدث صور تطور الجهاز المصرفي.

ثانيا: مفهوم البنك المركزي

البنك المركزي مؤسسة حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة، ويقع على عاتقها مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي من خلال توفير المبالغ النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها باتجاهات النشاط الاقتصادي(ال علي، ٦١٢٠٠٢)،ويشغل البنك المركزي مكانا رئيسيا في النظام النقدي لأي دولة ،اذ يمثل الادارة الرئيسية والمهمة لتنظيم السياسة النقدية والدعامة الاساسية للهيكل النقدي والمالي ،ويقوم بوظائفه وفقا لتشريعات والقوانين من اجل الحفاظ على الاستقرار النقدي (الدغمي،٢٠٠٤، ٥٣) كما يعرف البنك المركزي بانة مؤسسة مصرفية عامة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولدية القدرة على تحويل الاصول الحقيقية الى اصول نقدية عن طريق اصدار البنك المركزية للعملة المحلية مقابل احتياطيات من الذهب او عن طريق بيع الذهب في الاسواق

المالية (مشيب،٢٠٠٢، ٤٩).ويعرف ايضا بانة مؤسسة تأخذ على عاتقها تنفيذ عمليات الحكومة

عن طريق التأثير على سلوكيات المؤسسات المالية والمصرفية ،لغرض دعم السياسة الاقتصادية الحكومية ،بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامة بوظائف متعددة (الامام والشمري ،٢٠١٠، ١٧٥) وكما عرف البنك المركزي بانة*مؤسسة مصرفية تعنى بشؤون الاصدار النقدي ،وتعمل على استقرار قيمة النقد الوطني وتحقيق التوازن ولاستقرار بين النقد والمتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة الدخل القومي ومعدل النمو الاقتصادي (كنعان،٢٠١٢، ٢٤١)'، ومن جهة اخرى عرفة (موسى)هو بنك الدولة ويقوم بإصدار ادوات الدين العام ويحتفظ بحسابات الدولة لدية ويدير السياسة النقدية المتمثلة في التحكم بعرض النقد والمحافظة على استقرار سعر الصرف العملة المحلية من خلال قيامة بشراء وبيع العملات الاجنبية من والى المصارف ،وذلك لتلبية حاجاتها من هذه العملات الاجنبية وكذلك لامتصاص السيولة الزائدة عن الحاجة* (موسى واخرون ،٢٠١٢، ٢٣٥) اما عطية فقد عرفة معرفة * بأنه منشأة لاتضع الربح اعتباره بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة ونظرا لأهمية هذا الهدف فأن البنك المركزي يجب ان يكون مملوكا للدولة باعتباره بنك الاصدار وبنك الحكومة ، وبنك البنوك فضلا عن كونه ادارة إشرافيه ورقابية في البنوك التجارية.(عطية ،٢٠٠٣، ١١) ويعد مؤسسة وطنية تقوم بمسؤولية وظائف السياسية

المصرفية والنقدية داخل حدود الدولة التابعة لها ،وكذلك هو الادارة التي تستخدمها الحكومة لدفع التنمية الاقتصادية وتصحيح الاخطاء في الاقتصاد الوطني ،فضلا عن كونه الجهة التي تحتفظ المصارف بودائعها، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية ،والجهة المسؤولة عن اصدار النقود، والتعاون مع السلطة المالية بالدولة (دانيا لزون نهور، مترجم ،٢٠١٠، ٢٨٢) ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف البنك المركزي بأنه (الكيان المسؤول عن الاشراف على نظام النقدي للدولة وله مجموعة واسعة من المسؤوليات منها الاشراف على السياسة النقدية لتحقيق اهداف محددة مثل استقرار العملة وانخفاض التضخم).

ثالثا: وظائف البنك المركزي :

ان للبنوك المركزية وظائف خاصة تميزها عن باقي المصارف ،ويمكن بيان اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية وكالاتي:

١-البنك المركزي هو بنك الاصدار النقدي:

وتعد من اهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، وبالذات بعد ان اصبحت النقود الزامية بقوة القانون(خلف ،٢٠٠٦، ٦٧)،ويعرف الاصدار النقدي *هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقد ووضعة في التداول (رايس،٢٠٠٩، ١٢٤)،وارتبط امتياز اصدار النقود الورقية في كافة الدول بنشأة وتطور البنوك المركزية سواء التي تأسست مباشرة تحت هذا المسمى أو التي كانت اساسا بنوك اصدار ثم تحولت الى بنوك مركزية (غزلان ،٢٠٠٦، ١٦٩)،والهدف الاساسي من التركيز على اصدار الاوراق النقدية في ينك واحد هو لزيادة ثقة الجهود بالنقود المصدرة (الحلاق والعجلوني ،٢٠١٠، ١٤)،واضافة الى تمكين الحكومة من السيطرة على حجم النقود المصدرة ومن ثم التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ،حيث ترتبط قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع بحجم النقد الاساس (الاحتياطيات) حيث ان السبب الاصلي للإنشاء البنك المركزي ، وهدفها الاول هو تأمين استقرار الاسعار(العايش ،١٩٩٨، ٢٩).

٢- البنك المركزي هو بنك الحكومة :

ان منح الدولة حق الاصدار للبنك المركزي قد صاحبة قيام هذا البنك تاريخيا بدور بنك الحكومة ، لذا يقوم بدور مستشار الحكومة المالي وممثلها في تعاملاتها النقدية الخارجية ،كما يقوم بإدارة الودائع وسداد الالتزامات المالية الداخلية والخارجية للحكومة .(محمد،٢٠٠٧، ١٢٢) فتركز القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية في البنك المركزي الذي كان يهدف الى خلق العلاقات بين السلطات التنفيذية والبنك المركزي (أبوشاور ومساعدة منير اسماعيل والهادي ،٢٠١١، ١٧) كما يقوم البنك المركزي بالأعمال التي تحتاج اليها الحكومات ،كما يحتفظ بحسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية (رايس ،٢٠٠٩، ١٢٧) ان علاقة البنوك التجارية مع الحكومة هي من احد النقاط التي ساعدت على خلق البنوك المركزية ان التعاملات المالية للحكومة مع بنك تجاري أسهمت في تعزيز مكانة البنك وتوسيع افق الثقة التي يتمتع بها وبدورة يقوي الاتجاه نحو اتخاذه الى جانب ما يقوم به من عمليات اصدار نقدية كبنك مركزي (الغالبي ،٢٠١٥، ٧٦) ويقدح الوسائل ولإجراءات النقدية التي تطلبها الظروف

(سبحان.،يامن،٢٠١١، ١٣٦) فأن العلاقة مع الحكومة تعد من خاصية ملكية البنك المركزي تكون ذات ملكية عامة الذي يضفي علية العمل كبنك للحكومة وكونه بنك وحيدا تتركز بيده قرارات السياسة ولإدارة النقدية .

وبناء على ما تقدم فأن وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة ومستشارها المالي قد أنشأت بطريقتين (الغالبي ،٢٠١٦، ١٥٣)

ولعل من اهم وظائف كبنك حكومة التي يقوم بها البنك المركزي و أخطرها في نفس الوقت تقديمة للقروض المباشرة للحكومة المواجهة عبرا الميزانية (الحجار ،٢٠٠٩و٢٣).

٣- البنك المركزي هو بنك البنوك :

تعد هذه الوظيفة من وظائفه التقليدية ،ان اسناد هذه الوظيفة للبنك المركزي جاء نتيجة لموقعة على الجهاز المصرفي اذ يفرض علية هذا الموقع ان يقوم بمهمة الاشراف ومراقبة سلامة الجهاز المصرفي وتقيده بالتعليمات والأنظمة الهادفة الى حمايته او كذلك يسهل على المصارف اداء مهامها يشكل افضل ونشر المنافسة بينها وحماية المتعاملين وتسوية الالتزامات بين البنوك التجارية (الغالبي،٢٠١٦و ١٥٥)،لا يتعامل البنك مع الافراد ،بل مع المصارف التي يدورها تتعامل مع الافراد والشركات وتكون مهتمة في الاشراف والمراقبة وتوجيه السياسيات الائتمانية (كنعان ،٢٠١٢، ٢٥٧) ويقوم بوظيفة الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية والملجأ الاخير للإقراض ،وكبنك للمقاصة والتسويات المركزية (الالفي،٢٠١٦، ٨، ٣٥)،وازدادت اهمية البنوك بعد انفرادها بإصدار النقد واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تولدها المصارف ،واخذت تودع اصداراتها لدى البنوك واستخدامها لتصفية الحسابات التي قد تنشأ عن معاملاتها مع بعضها (الحلاق واخرون ،٢٠١٠ ، ١٧٠)،اذ تقود المصارف التي لم تجد السيولة في مكان اخر يقال عنة بنك البنوك (رايس،٢٠٠٩، ١٢٨)، كما تعمل على معالجة مشكلة تصف السيولة التي قد تواجها المصارف وتخفيض مخاطرة الصرف (الربيعي واخرون ،٢٠١١، ٣٥).

رابعا:- خصائص البنك المركزي :

هناك خصائص تميز البنك المركزي عن غيرة من المؤسسات وهذه الخصائص هي :

١-ان البنك المركزي هو مؤسسة نقدية لها القدرة على تمويل الاصول الحقيقية الى اصول نقدية وبالعكس ،كما يتمتع بقدرات غير محدودة عن الوفاء بالالتزامات كونها تمثل قمة السيولة ،(الغالبي ،٢٠١٥، ٥٧)،وتكون ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى ادارتها من خلال القوانين التي تحدد يوجها اغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة (ال علي ،٢٠٠٢، ٦٢)

٢ -هو مؤسسة غير عادية تحل مصدر الصدارة وقمة الجهاز المصرفي وذلك لما له من القدرة على التأثير في قدرة البنوك التجارية ويمثل السلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية (الالفي ،٢٠٠٧، ١٣٦)

٣-هناك بنك مركزي واحد في معظم بلدان العالم ، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية يوجد فيها (١٢) مؤسسي للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية (كنعان،٢٠١٢، ٢٤) كما العملة التي يصدرها البنك تتحلى بخصائص مميزة عن غيرها من النقود (الغالبي،٢٠١٥، ٥٨) ، كما ان البنك لا يتعامل مع الافراد اذ يهتم بتنظيم ورقابة العليات المصرفية ولا يستطيع ان يقوم بالوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية (الحسيني والدوري ،٢٠٠٨، ٢٠٩، ٢١٠)

٤-ان البنك المركزي يختص بعمليات تختلف عن تلك التي تقوم بها البنوك التجارية ويقتصر عملة على الوظائف كالإصدار والاشراف على الائتمان وان كان هناك نشاط تجاري يقوم البنك المركزي به كما في فرنسا فأن هذا يعد استثناء من القاعدة التي تطبقها معمل البنوك المركزية فب العالم (الغالبي،٢٠١٦، ١٣٧) كما لا تسعى هذه البنوك الى الربح المادي بل انها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة (السامرائي والدوري ،٢٠١٠، ٢٩)

٥-ان البنك المركزي هو مؤسسة وحيدة في كل بلد لان تعدد المؤسسات المصدرة للنقود يخلق مشاكل كبيرة مثلما حصل قبل توجد جهات اصدار النقود في البلدان الاوربية .فضلا عن تعدد جهات الاصدار النقدي للأوراق الالزامية قد يسبب مشاكل (الغالبي ، ٢٠١٥، ٥٧).

خامسا: البنك المركزي العراقي:

نشأة البنك المركزي العراقي :

تعد نشأة البنك المركزي العراقي مرحلة متقدمة من المراحل التي ساهمت في تطوير البنوك في القرن التاسع عشر للميلاد حيث ان المصرف السويدي المركزي اقدم بنك مركزي في العالم ؛اذ تم تأسيسه في عام ١٦٥٦،واصبح بنكا مركزيا للسويد في عام ١٦٦٨ م ،ولكن يعد بنك انجلترا المركزي الذي تم تأسيسه ١٦٩٤الاول على مستوى العالم ؛من خلال تطبيقه لكافة الوظائف الخاصة بالبنك المركزي ،وحرصة على تطوير مبادئ فن الصرافة البنكية ،ومنذ ذلك الوقت انتشر هذا النوع من المصارف وتحديدا في قارة اوربا فظهرت بنوك مركزية في كل من النمسا ،وهولندا ،و فلندا، و فرنسا ،و غيرها من الدول الاخرى

شهد العالم ضهور العديد من المصارف في كل من مصر والجزائر ولبنان وتونس وغيرها من الدول العربية وظلت البنوك تشهد انتشارا في القرن العشرين للميلاد وخصوصا بعد مؤتمر بروكسيل في عام ١٩٢٠ بضرورة تأسيس البنوك المركزية في كافة الدول بهدف المحافظة على تعزيز التعاون الدولي في مجال النقود ودعم الاستقرار للعملية المصرفية (عاشور،٢٠١٤، ٥-٧)

طبيعة عمل البنك المركزي العراقي :

من طبيعة عمل البنك المركزي العراقي يتضح ما يأتي :

(الغالبي،٢٠١٥، ص٥٤)،(النبي ،عيدي)

١- البنوك المركزية مهمتها تنظيم وجود العملة وفقا للاحتياطيات التعامل الفعلية اصدار وتعاملا أما من جانب البنوك العراقية صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في سياسة الصرف الاجنبي

٢- البنوك المركزية تقوم بالخدمات المصرفية وخدمات الوكالة للدولة والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية أما البنوك العراقية تعمل على حيازة جمع الاحتياطي الرسمي الاجنبي للعراق وأدارته واجازة الذهب وادارة مخزون الدولة من الذهب .

٣-البنك المركزي العراقي يقدم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة الخاصة بالاقتصاد وفقا لمادة (٤١) من قانون حيث تنص البنوك المركزية بمنح القروض بضمان البنوك التجارية وقبول سيولة الملجأ واعادة خصم الاوراق المالية للبنوك التجارية وتسوية حسابات المقاصة بين البنوك.

٤-البنوك المركزية وظيفتها الرقابة على الائتمان وفقا لحاجة البنوك التجارية ومراقبة الوضع الاقتصادي للبلد واتخاذ الاجراءات النقدية المناسبة أما البنوك العراقية تتضمن القيام بأي مهام او معلومات اضافية ،

ويجوز ان يتخذ البنك المركزي العراقي العديد من الاجراءات التي يراه ضرورية :-

أ-مكافحة غسل الاموال والتمويل استناد للقانون رقم ((٩٣)) لسنة ٢٠٠٤.

ب--وضع القواعد المنظمة لعمل شركات الاقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة واية مؤسسات مالية وغير مصرفية لا تخضع لتنظيم بموجب القانون العراقي

المطلب الثاني

الائتمان المصرفي

أولا:-مفهوم الائتمان المصرفي :

يعرف الائتمان انه يسمح لزبائنه بتسديد قيمة السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجه وبعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين او استفادتهم من الخدمات (النعيمي واخرون ،٢٠٠٩، ٢٩٣) وان كلمة الائتمان مشتقة من الكلمة اللاتينية (ثقة) والثاني معناة (اضع) وعلية فالمصطلح معناة (أضع ثقة)(عبد المعطي واخرون،١٩٩٩. ٣١) ويعرف الائتمان هو الثقة التي يوليها المصرف لعملية في أتاحته مبلغا معينا من المال للاستخدام في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سدادة بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق علية (لفتة،٢٠٠٠، ١٦)وكذلك يعرف الائتمان هو عملية متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها الى الشركات والمؤسسات وافراد المجتمع ويخضع الى اسس وعوامل استقر عليها القانون والعرف المصرفي (الخزرجي،٢٠٠٢، ١٧) وعرف السيسي على انه الثقة التي يوليها المصرف التجاري شخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة يقوم المقترض بالوفاء في التزاماته وذلك مقابل عائد يحصل على المصرف من المقترض يمثل في العمولات والفوائد (السيسي،١٩٩٨، ٤٤٦) وكما يعرف الائتمان هو الادارة المناسبة لتحويل استعمال رأس المال من شخص لأخر يستطيع استغلاله في الانتاج والتوزيع وزيادة انتاجية رأس المال ،فالفائض النقدي لدى المصارف لا يمكن استغلاله الا من خلال عملية منح الائتمان المصرفي (عريبي،٢٠٠٢، ١٢) وعرفة ايضا الشمري (هو وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق المقرض من جوانب كثيرة منها الفائدة ،عدد الاقساط ،فترة التسديد. او هي مجموعة التسهيلات المباشرة وغير الماشرة الممنوحة للعميل

او اي صرف لو التزام يصرف مبالغ نقدية مقابل حق السداد المبلغ الى المصرف والمتفق علية ودفع الفائدة او اي رسوم على هذا المبلغ سواء كان القرض مضمونا ام غير مضمون او اي تمديد لموعد استحقاق دين او اصدار اي ضمان او شراء ورقة مالية لدين او حق اخر لدفع مبلغ نقدي للتكفل بدفع الفائدة اما مباشرة او بخصم .

ثانيا: اهمية الائتمان المصرفي :-

يحتل الائتمان المصرفي مكانة كبيرة ومهمة التي يمكن توضيحها كالاتي

(الشماع ،٢٠٠٤، ٢٣٠)،(يونس،١٩٨٣، ٨٣)) ،(لفتة،٢٠٠٦، ١٨).

١- يعد الائتمان وسيلة مناسبة لتمويل استعمال راس المال من شخص لأخر فبواسطته يمكن تحويل مدخرات الافراد و المنشآت الى من يحتاجها او يستطيع استغلالها في الانتاج والتوزيع وعلية فأن الائتمان المصرفي يساعد في انتاجية راس المال.

٢-يساعد الائتمان المصرفي في اتاحة الاموال للمنشآت لاستعمالها في الفرص الاقتصادية المختلفة وكذلك في قيام الانتاج الواسع الذي يتطلب اموال كثيرة ويستغرق وقتا طويلا فمن مزايا الانتاج الحديث ضرورة تجميع رؤوس الاموال الكبيرة التي تسمح بالاستفادة من معدات المتخصصة وتمويل متطلباتها وتستطيع المنشآت الكبيرة خاصة عن طريق الائتمان الاعتماد وعلى المدخرات الصغيرة والكبيرة معا في تمويل الانتاج الواسع.

٣-يؤدي وجود الائتمان المصرفي الى تفادي مسك مبالغ نقدية كثيرة عاطلة لدى الافراد والمؤسسات فالفائض النقدي قابل للاستعمال عن طريق الائتمان.

٤-يساعد الاتمان على استغلال (التخطيط) او التفكير في استثمار الاموال في فرص الاقتصادية .فالمدخر يستطيع تركيز اهتمامه على الادخار واناطة اعمال استثمار أمواله بالمنشأة المالية التي يضع فيها أمواله وتتوسط الاخيرة بين المدخر والمستفيد من الائتمان.

٥-يساعد لائتمان المصرفي منشآت الاعمال في تكيف او تعديل راس مالها تبعا لمتطلبات عملها.

٦-يساعد الائتمان المصرفي في تحقيق توازن من خلال توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتامين انسيابيتها للمشاريع كافة .

٧-يقوم لائتمان المصرفي من خلال أدواته كالعقود والسندات والكمبيالات بوظيفة تسوية المبادلات التي تنتج اختصار وقت عملية التبادل لسلع والخدمات.

ثالثا: اشكال الائتمان النقدي:

(الشريف، ٢٠١٠، ٣٧٨)،(الجزائري،٢٠٠٨، ٦-٧)،(الشماع،.٢٠٠٤، ٢٢٩)

أولا:-الائتمان النقدي :-

هو الائتمان الذي يقدم الى مختلف القطاعات ويمكن تقسيم الائتمان المصرفي النقدي على وفق الاساليب المصرفية التي تمنح بواسطتها الى :

١-الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف):

هي الحسابات الجارية التي يمكن لا صحابها السحب منها بمبالغ اكثر من المبالغ المودعة فيها ويقتصر استعمال هذا الحسابات على الاشخاص الذين يقرر المصرف منحهم الاعتمادات (التخصيصات)المكشوفة ممن يعتمد على كفاءاتهم المالية حيث يتم الاتفاق معهم مقدما على التفاصيل ومحدد وشروط تشغيل مثل هذه الحسابات ويتم ذلك بعد استحصال توقيع العميل على استمارة عقد الحسابات الجارية المكشوف بمبلغ يعادل مبلغ الاعتماد المخصص مضاف الية الحسابات الجارية المدينة الى حسابات مدينة غير مضمونة ومدينة مضمونة:

أ-الحسابات الجارية المدينة وغير مضمونة: وتكون على نوعين

الحساب الجاري المدين لقاء عقد

الحساب الجاري المدين لقاء عقد او كفالة

ب-الحسابات الجارية المدينة والمضمونة:-وتشمل-

٢-الحساب الجاري المدين الموثوق بأموال منقولة: ويشمل ما يأتي:

توثيق الاموال المنقولة (البضائع التجارية والبضاعة)

توثيق الاسهم والسندات

٣-الحساب الجاري المدين الموثق بعقارات:

ويمثل العقارات والاراضي والابنية والدور والعمارات واراضي المعامل وابنيتها وحقوق المساطحه واراضي الملك الصرف والمفوضة بالطابو التي يجب ان يتم رهنها بموجب الاجراءات الواردة في تعليمات توثيق التسهيلات المصرفية بأموال غير منقولة

٢-الحساب الجاري المدين الموثق بكفالة مؤسسات خارجية المؤسسات الخارجية اما ان تكون على شكل مصارف اجنبية او فروع خارجية لمصارف محلية او شركات تامين او مؤسسات مالية مقبولة لدى المصرف وتتضمن اجراءات الفرع بعد استلام موافقة الادارة العامة بموجب كتاب او على الاستمارة الخاصة المتضمنة مبلغ التسهيلات المقررة ومدتها واسم المنتفع وكفالة المراسل ونحته طبق الاصل من الكفالة (دليل المعاملات المصرفية –الحسابات الجارية /٤٢/١٩/٨٧

ثانيا-القروض والتسهيلات:

وهي من اهم الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي لزبائنه والاقتصاد الوطني، ويقدم لائتمان بأنواعه المختلفة النقدية والتعهدية .ومن خلال التسهيلات المصرفية تنساب رؤوس الاموال والموارد المالية في الجهاز المصرفي بعد ان يكون قد جمع تلك الموارد من خلال الودائع المختلفة والموارد الاخرى (راس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة).

فيتم استثمارها وتوظيفها في ميادين التوظيف المختلفة للقطاعات الاقتصادية في البلد واذا ما قام الجهاز المصرفي بوظيفته تلك بكفاءة فأنه يقوم بدور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني وتزويده بحاجاته من الموارد المالية. ويمكن ادراك اهمية التسهيلات المصرفية من خلال النظر اليها على انها الجانب الاخر من مهام الجهاز المصرفي التي تتلخص في جانبين هما جذب وتعبئة الموارد ومنح الائتمان فوظيفة منح الائتمان تتجسد من خلال الحسابات المصرفية . اما اهمية التسهيلات للمصرف نفسة فأنها المصدر الرئيسي لأرباحه اذ ان القروض والتسهيلات المصرفية يعودان على ان المصرف بموارد مالية كبيرة تتمثل في الفوائد المقبوضة التي تفرض على مختلف انواع التسهيلات المصرفية.(دليل المعاملات المصرفية/القروض والتسهيلات/٢/١٩٨٧)

ثالثا: خصم الاوراق التجارية:

تسمى احيانا بالقطع وقد عرفة قانون التجارة العراقي رقم (٣٠)لسنة (١٩٨٤) بأنه اتفاق يتعهد المصرف بمقتضاه بان يدفع مقدما قيمة ورقة تجارية او اي مستند اخر قابل للتداول الى المستفيد مقابل نقل ملكيته الى المصرف مع التزامه المستفيد برد القيمة الى المصرف مالم يدفعها المدين الاصلي

وعندما يقرر المصرف مقدار التسهيلات الممنوحة في مجال الخصم يستطيع الزبون ان يقدم الكمبيالات التي لدية الى المصرف لكي يعطيه مبلغها بعد اقتطاع الفوائد والعمولات وعند حلول اجل الكمبيالة يقوم الزبون بتسديدها بنفسة او يقوم الكفيل او المدين فيها بذلك (دليل المعاملات المصرفية/القروض والتسهيلات١٩).

٢-انواع الائتمان المصرفي الثانوية

للائتمان انواع عديدة وكثيرة يمكن تلويبها بموجب عدد من الاسس والقواعد

أ - مصدر الائتمان:

يصنف الائتمان حسب مصدر وهو على نوعين هما:

١-الائتمان المباشر :يتم بشكل مباشر بين القرض والمقترض دون توسط مؤسسات المالية او المصرفية ومثل ذلك الائتمان الذي يحصل علية المقترض من بائع التجزئة.

٢-الائتمان غير المباشر: يحدث نتيجة توسط المؤسسات الائتمانية كالمصارف التي تقوم بعملية الوساطة بين المودع والمقترض ويتم الانجاز بالمؤسسات المالية لان ذلك يؤدي الى تخفيض كلف الائتمان مع تخفيض اسعار الفائدة له تلك المؤسسات هي مصدر ثقة وامان للمودع

ب-استحقاق الائتمان (امد الائتمان)

ينقسم الائتمان حسب استحقاقه او مدته الى ثلاث انواع قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل وكما يأتي:

١-الائتمان قصير الامد: هو الذي تكون مدته اقل من سنة والذي يستخدم اساسا في تمويل المنشآت التجارية وكذلك في تمويل راس المال العامل وقد يأخذ شكل قروض عند الطلب تمنح للوسطاء في الاسواق النقدية والمالية.

٢- الائتمان متوسط الامد: ويمتد آجله الى خمس سنوات كحد اقصى لغرض تمويل العمليات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات مثل استبدال الات المصنع بوحدات جديدة واجراء تعديلات جوهرية تؤدي الى تطوير الانتاج كما تمنح ايضا لأغراض التوسع .

٣-الائتمان طويل الامد: هو الذي تزيد مدته على الخمس سنوات وتمنع لغرض تمويل راس المال الثابت اي المعدات والمكائن والابنية وما شاكل وهي موجودات لا تنوي المنشأة بيعها بل استعمال في الانتاج اليومي

ج- استخدامات الائتمان:

ويصنف الائتمان هنا الى ثلاث انواع ايضا لاستعماله ونشاطه الاقتصادي

١-الائتمان الانتاجي:

هو الذي يمنح بهدف تمويل تكوين الاصول الثابتة للمنشأة وتدعيم القطاعات الانتاجية لها وكذلك تمويل راس المال العامل الذي يساهم في زيادة الانتاج

٢-الائتمان الاستهلاكي:

هو الذي يستعمل في تمويل شراء البضائع والسلع المعمرة والاستهلاكية ويعتمد تسديدة على مدى امكانية المقترض من الادخار في المستقبل

٣-ائتمان المضاربة:

يقوم المصرف بمنح هذا الائتمان لغرض تمويل انشطة فرص المضاربة حيث ينظر المضارب باستمرار للتغيرات المتوقعة في الاسعار ولذا يقوم بشراء البضائع والاوراق المالية متوقعا ارتفاع اسعارها وقد يبيع موجودات لا يمتلكها حاليا على اساس التعليم في المستقبل وثم يشتري موجودات مطلوبة بعد ذلك بأسعار مناسبة للوفاء بالتزامه السابق

د- القطاع الاقتصادي:

يصنف الائتمان حسب القطاع الاقتصادي الى ائتمان صناعي ائتمان تجاري ائتمان زراعي ائتمان عقاري ،ويمكن تقسيم الائتمان داخل اي من هذه القطاعات الى انواع اخرى ويقسم هذا النوع من الائتمان بانة طويل الامد ،امكانية استعمال الائتمان من قبل المدين لأغراض غير متفق عليها في البداية خاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة

ة-الضمانة:

الائتمان نوعان من حيث الضمان ،ائتمان مضمون وائتمان غير مضمون:

١-الائتمان المضمون:

هو الذي يستند الى رهن ممتلكات منقولة او غير منقولة او بكفالة شخص طبيعي او معنوي ثالث وذلك لغرض تقليل المخاطرة الائتمانية ومن اهم دواعي الضمانة ضعف المركز المالي للمقترض اوعدم توافر معلومات مناسبة وكفاية عنة او لغرض تقليل سعر الفائدة او لغرض اجبار المقترض على التسديد مستقبلا...الخ

٢-الائتمان غير المضمون:

هو الائتمان الذي لا يحصل فيه المقترض على اي ضمانات مباشرة اي يحصل المقترض على الاموال من المقترض بدون ضمانات غير ان هذا النوع من الائتمان لا يبقى بدون ضمانة فهو مضمون بصورة غير مباشرة ويقوم المقترض بالسداد في الموعد المتفق علية

و-التسديد:

يصنف الائتمان من حيث التسديد الى نوعين فقد يكون التسديد بقسط واحد وقد يكون بأقساط متتالية تتساوى او تتفاوت في مبالغا.

ان من شأن التقسيط ان يخفف على المقترض عباء التسديد القرض بقسط واحد ويقلل التسديد بأقساط من مخاطرة الائتمان للمقرض...الخ

ويصنف الائتمان حسب نوع القطاع الى اربعة انواع قد يكون المقترض من القطاع العائلي (الافراد)او القطاع الاعمال(المنشآت، المؤسسات) او القطاع الحكومي(مركزي، محلي، بلديات) او القطاع الاجنبي(مؤسسات مالية ،او مؤسسات غير مالية)

رابعا:- أسس منح الائتمان المصرفي:

تتخذ البنوك التجارية قرار التسليف بعد الوقوف على عدة اعتبارات لكونها ستكون مقرضة للأموال وضعت من الغير في المصرف والتي يجب المحافظة عليها وتقليل المخاطر، هناك مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر على اتخاذ القرار الائتماني وكما يأتي:-

(اولا)-عناصر خاصة بالزبون

وتتمثل بما يأتي (الدغيم واخرون،٢٠٠٦، ١٩٥)،(الشمري،٢٠٠٦،٣١)،(الهندي،٢٠٠٤، ٢٧٠)

أ-الشخصية: وتشير الى استقامة الزبون ومدى الثقة به

ب-راس المال: ويشير هنا الى ثروة الزبون المقامة بسلامة مركزة المالي ومكانته الوفية

ج-قدرته على ادارة انشطة والتزاماته:

وتشير الى قدرة العميل على الاستدانة من المصرف وتختلف من عميل الى اخر وتدل على الحالة القانونية للزبون وخبرته في الادارة

د-الضمانات المقدمة: وتعد المصدر الثانوي للمقترض في التسديد او الضمان في حال الفشل في امتلاك موجودات يستطيع المصرف السيطرة عليها في حال تقصير المقترض.

ه-الظروف: وتشير الى البيئة الاقتصادية او ما يخص الصناعة من عوامل تجهيز وانتاج وتوزيع مؤثرة في عمليات الشركة وتباين مصادر التسديد النقدي

تؤدي العناصر السابقة دورها في تقسيم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها التي يمكن ان يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان فعملية تحليل المعلومات والبيانات سوف نخلق قدرة لدى ادارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

(ثانيا)-عناصر خاصة بالمصرف

وتشتمل تلك العناصر على ما يأتي **(الدغيم واخرون، ٢٠٠٦، ١٩٥)**

١-درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة اساسية على عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان من ناحية اخرى.

2- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في اطارها اي في استعداده لمنح ائتمان معين او عدم منح هذا الائتمان

3- الهدف العام الذي يسعى المصرف لتحقيقه خلال مراحل قادمة حيث ان المصرف ومن خلال أنشطته يحاول تحقق اهداف اساسية هي :-

(١)تعظيم القيمة السوقية لأصحاب الثروة (المالكين)

(٢)توسيع الحصة السوقية

(٣)تحقيق استقرار يخدم اهداف التنمية الاقتصادية للبلد

-4الحصة السوقية للمصرف.

كلما كان المصرف يحوز على جانب كبير من الايداعات التي تعكس نشاطه كانت قابليته على الاقراض اكبر وامكانية عالية والتغلغل في الاسواق من خلال الخدمة الجيدة وبحسب رغبة الزبائن

(ثالثا)-عناصر خاصة بالقرض:

وتشتمل :،(الشمري،٢٠٠٦، ٤٥)،(عقل،٢٠٠٤، ٨٢)

أ-مبلغ القرض:

على المصرف ان يحقق التوازن بين المبلغ المطلوب من قبل العميل وحجم نشاطه التجاري، وعلى المصرف ان يدرس حاجات العميل التمويلية وتحديد المبلغ المناسب لحاجات العميل ،وهنا تجدر الاشارة الى انه في حالة اعطاء العميل قرضا يفوق حجم نشاطه فأنه يؤدي بذلك الى انخفاض قدرة العميل الى خدمة دينة وارتفاع نفقات التمويل

ب-الغرض من القرض:

كان العميل في السابق يحصل على كل ما يطلبه من المصرف دون علم المصرف يعمل العميل او بمشاريعه اما حاليا فلقد اصبح العميل مقتنعا بأن على المصرف ان يصرف بنية العميل ،وذلك تحاشيا لتقاطع غرض القرض ،فعلى القرض ان يكون مشروعا وقانونيا ومبنيا على اسس وضمانات متفق عليه:

ج-مدة القرض :

ان مدة القرض من الامور المهمة التي تسعى البنوك الى تقليدها من خلال القروض قصيرة الاجل والمتوسطة والتي ما تسمى ذات التصفية الذاتية او التي تسدد نفسها بنفسها ،وعادة ما تكون درجة مخاطرها اقل من القروض طويلة الاجل على الرغم من ان العوائد المتولدة عنها تكون كبيرة .

د-مصدر الوفاء:

على المصارف دراسة مصادر سداد القرض من قبل العميل قبل الموافقة على منح القروض والتأكد من وجود مصادر ثانوية الى جانب المصادر الرئيسية لتسديد القرض اي مصادر مؤكدة للعميل ومقدرته على التسديد.

وهناك ايضا طرق للتسديد ينبغي مراعاتها وهي:-

١-في حالة كون التسديد سيكون في نهاية الدورة التجارية فعلى المصرف ان يدرس امكانية نجاح هذه الدورة

٢-في حال كون التسديد يتم من الفائض النقدي للدورة التشغيلية لأصل من الاصول الثابتة يتفق على التسديد ليكون بدفعات دورية ومواعيد مناسبة متفق عليها

ه-شخصية المقترض:

يعتمد تسديد القروض دائما على عاملين مهمين هما(المقدرة والرغبة)وحيث ان مقدرة يمكن قياسها بسهولة من خلال مقايس كمية، اما الرغبة فتعتمد على امور غير ملموسة كامنة في النفس لا يمكن قياسها، ولمثل هذه الامور تأثير مباشر في تسديد القرض وهي لا تقل اهمية عن المقدرة على التسديد

و-قدرة المقترض الادارية والفنية:

تعد الكفاءة الادارية والفنية للعميل من المؤشرات الصريحة والواضحة على نجاح المشروع وتعطي اطمئنانا للمصرف على مقدرة هذا المشروع على السداد، وان هذه الكفاءة الادارية والفنية تتجسد من خلال الكشوفات الدورية والميزانية العمومية للمشروع

ح-راس المال المقترض:

يجب ان يتناسب راس المال المقترض تناسبا طرديا مع درجة ثقة المصرف حيث ان قدرة المشروع المالية والمتمثلة براس مالة الذي يمثل العنصر المحدد لما يمكن البنك ان يسلفة للمشروع.

خ-الضمانات المقدمة:

لا تمنح المصارف التسهيلات المصرفية من اجل الضمانات بل تمنح التسهيلات بعد وثوقها وتأكدها من مقدرة المقترض على التسديد وخلال المدة المعقولة وتعد الضمانة هي خط الدفاع الاخير الذي تتخذه المصارف في حال عدم تسديد المقترض ،وتتمثل الضمانات بالأوراق المالية او المخزون السلعي او بعض الاصول الثابتة ،يقوم المصرف وبالاتفاق مع العميل ببيع تلك الاصول والحصول على مستحقاته المالية. ومن خلال ما تقدم يرى الباحث ان طلبات التسليف التي لا تتوفر فيها النقاط السابقة واضافة

الى ذلك عدم قناعة المصرف بسلامة الطلب فأنه الضمانة التي يعرضها المقترض لاتعد المحور الاول في المفاوضات ومن ناحية اخرى على تلك الضمانات ان تتصف بعدة صفات منها، سهولة التسويق، مستقرة القيمة، غير قابلة للتلف، امكانية تقدير قيمتها ونقل ملكيتها

ز-اضافة الى الاس السابقة هناك اسس اضافية ينبغي ان لا يغفل عنها المصرف والتي تتضمن ما يلي:

أ-تحقيق الربح والمقصودة بذلك حصول المصرف على الفوائد من القروض التي يمنحها والتي تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريف المختلفة وتحقيق عائد على راس المال المستثمر على شكل ارباح صافية

ب-السيولة التي نعني بها توافر القدرة كافي من الاموال السائلة لدى المصرف لمواجه طلبات السحب

(خامسا):تصنيف الائتمان المصرفي:

يمكن تصنيف الائتمان المصرفي الى:

اولا: الائتمان المصرفيات من حيث الغرض منة يصنف الى (شقيرواخرون،٢٠٠٨، ١١٧)

١-الائتمان المصرفي الاغراض الاستهلاكية: يكون هذا النوع عبارة عن قروض تمنح اليها للأغراض الاستهلاكية كشراء منزل او سيارة او سلع وغيرها وان المصارف يتطلب اسعار الفائدة داخل لهذا النوع من القروض لأنه تتضمن مخاطر اعلى

٢-الائتمان المصرفي للأغراض الانتاجية: يكون هذا النوع من الائتمان الغرض منه انتاجيا اي لغرض زيادة الانتاج او لزيادة المبيعات كشراء مواد الخام لتدعيم الطاقة الانتاجية وفي هذا النوع يدعم للاقتصاد الوطني

٣-الائتمان المصرفي للأغراض التجارية: وهي مثل هذا النوع من الائتمان الممنوح يكون فيه استفادة لتمشية العمليات التجارية المختلفة وتداول السلع دوليا اي في الاستيراد والتصدير وتسهيل العمليات التجارية

ثانيا: الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الاقتصادية يصنف الى(ال علي ،٢٠٠٢، ٢١٧)

١-الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري :يعطي هذا النوع من الائتمان لتمويل شراء او بناء مبنى وتعطي لمدة تفوق العشرة سنين وتقوم المصارف المتخصصة بمنح التسهيلات

٢-الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي :هو الائتمان الذي يمنح للحرفين والمصانع وتقوم المصارف الصناعية بهذه المهمة

٣-الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي: يمنحها المصرف الزراعي وتقدم للمزارعين وان لهذا النوع من الائتمان مخاطرة من جهة تذبذب العوامل الحيوية.

ثالثا :.الائتمان المصرفي من حيث المدة الزمنية يصنف الى (شقيرواخرون ،٢٠٠٨، ١١٨)

أ-قصير الاجل : هو الائتمان الذي يمنح لمدة تكون اقل من سنة واحدة

ب-متوسطة الاجل :هو الائتمان الذي يمنح لمدة اكثر من سنة واقل من خمسة سنين

ج-طويلة الاجل :هو الائتمان الذي يمنح لمدة طويلة اي اكثر من خمسة سنين

رابعا: الائتمان المصرفي من حيث الضمان:-(السيسي، ١٩٩٨، ١٢٤)

١-بدون ضمانات :هو الائتمان الذي يمنح على اساس السمعة او العلاقات الشخصية

٢-بضمانات: يعد وسيلة تعطي المصرف تأمينا بهذا مخاطر عدم السداد ومن اهم الضمانات هي الكمبيالات المحلية والخارجية او الاوراق او خطابات ضمان

(سادسا):-مخاطر الائتمان المصرفي :

تعد مخاطر الائتمان احدى اهم المخاطر التي يتعرض لها البنك ،والتي تتضمن درجة التغلب بالأرباح والتي يمكن ان تنشأ نتيجة لخسارة القروض والاستثمارات المتون المعدومة والتي تؤدي الى خسائر اقتصادية كبيرة.

وفي ضوء ذلك يوضح مخاطر الائتمان المصرفي

حيث تعرف المخاطر الائتمانية هي المخاطر المتمثلة في ان المقترض لا يلتزم بالدار الكامل وبالوقت المحدد وعندما يتأخر المقترض عن سداد دينة فأن ذلك ينطوي على مخاطر الائتمان ويحتمل ان تبلغ مدته الافتراضية الكاملة من دون سداد للقرض(٣، ١٩٩٨، peteson)

كما يعرف مخاطر الائتمان بأنه عدم مقدرة الطرف الاخر من الوفاء بالتزاماته المتفق عليها او عندما يتخلف المقترض عن سداد مبلغ القرض في تاريخ معين(الشمري، ٢٠٠٦، ٧٢) ويعرف ايضا بأنه عدم تأكد البنك (المقرض)من قيام المقترض(العميل،٢٠٠٧، ٤٦٥)ومن جهة اخرى عرفة لفتة(ان المخاطر الائتمانية تمكن في عدم ايفاء المقترض بالتزاماته اي عدم سداد الاقساط في تواريخ استحقاقها وفق الشروط المتفق عليها اوهي خلل محتمل في العملية الائتمانية يؤدي الى نتائج سلبية الى مق\م الائتمان.(لفتة، ٢٠٠٠، ٧٢) اما حشاد فد عرفة معرفة بأنه(عبارة عن خسائر مالية ناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة(حشاد،٢٠٠٥، ٤٢،العدد٢٩٢)

وكما يعرف انه عدم قدرة الشركة على سداد ديونها بالكامل او في وقتها بسبب عبء الدين الكبير وتكون المخاطرة كبيرة عندما تكون هناك شكوك حول تمكن الشركة من الحصول على المال (الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،٢٠٠٢، ٦١)

ومن خلال التعريفات ووجهات النظر السابقة يمكن تعرف المخاطر الائتمانية ،على انها٠((نوع من انواع المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك نتيجة ضعف يصيب العملية الائتمانية التي تؤثر في اداء البنك في المستقبل))

(سابعا): انواع المخاطر الائتمانية:-

((اولا)):المخاطر النظامية(العامة)

وتشير الى المخاطر الى تصيب عملية سداد الائتمان نتيجة الى اسباب ليس لها علاقة بالمقترض كالتي تتعلق بالنشاط الاقتصادي وتلك المخاطر التي لا يمكن تجنبها والتي يمكن تعريفها على انها((ذلك الجزء من المتغيرات الكلية في العائد والتي تظهر من خلال العوامل المؤثرة على اسعار

الاوراق المالية بشكل عام فالتغيرات الاقتصادية والسياسية هي مصدر للمخاطر الائتمانية))

والتي يمكن تقسيمها الى ما يأتي:.

١-مخاطرالتضخم:

ويمكن فهمهما على انها مخاطر القوة الشرائية في الخسائر المحتملة نتيجة التضخم والتي تؤثر سلبا في النقود المستثمرة والمتمثلة في اصل القرض والفوائد المترتبة عليها

٢-مخاطر السوق:

وتمثل فب الاحداث التي تحصل في الاسواق المالية نتيجة ازمة مالية تصيب تلك الاسواق والتي تؤثر بصورة مباشرة على السوق وعلى قدرة المقترض على السداد وعلى قدرة البنك الائتمانية على حد سواء

٣-مخاطر الكساد:

والتي يقصد بها الاثار الاقتصادية السلبية التي تضرب الاقتصاد وبالتالي على نشاط المقترض والتي تؤثر بصورة مباشرة على قدرته على الايفاء بالتزاماته اتجاه المصرف صاحب القرض

٤-مخاطرسعر الفائدة:

ويقصد بتلك المخاطر الناتجة عن حالة منها عدم التأكد اسعار الفائدة نتيجة لسياسة البنك المركزي او ارتفاع اسعار الفائدة معينة ومثبتة ثم ارتفعت بعد ذلك اسعار فائدة في السوق على نفس النوع من القروض

((ثانيا)):المخاطر غير النظامية(الخاصة):

ويقصد بها تلك المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها عملية سداد الائتمان بصورة مباشرة نتيجة الى اسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة منها تعرض المقترض الى عسر مالي او تلف بالمخزون او الات او اي اسباب اخرى تصيب المقترض، والتي يمكن تجنبها او ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تكون فريدة او خاصة بالشركة او بالصناعة وهي تؤثر في رغبة العميل بسداد التزامه الى البنك. ومن خلال ما تقدم فأن الائتمان المصرفي يعد من المواضيع المهمة التي ينبغي استعمال بعض الادوات الحديثة التي تظهر حجم المشكلة نظرا لأهمية هذه الخدمة الى الزبون والمصرف والاقتصاد.

المبحث الثالث

نبذة تعريفية عن المصارف (عينة البحث):

((اولا)):نبذة تعريفية عن مصرف الرشيد:

تأسس مصرف الرشيد على وفق القانون رقم (٥٢)لسنة ١٩٨٨ واصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات رقم (٢٢)لسنة ١٩٩٧ (التقرير السنوي لمصرف الرشيد٢٠٠٩) ،ويهدف المصرف الى المساهمة في تعجيل النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق ممارسة الاعمال المصرفية ،وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة (الموقع الرسمي لمصرف الرشيد)، حيث يكون المصرف (٢٠٠) فرعا عاملا داخل العراق ،و(٩١)في الداخل ،و(١٠٩)في المحافظات الاخرى :

جدول(١)راس المال مصرف الرشيد للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

(المبالغ الاقرب مليون)

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
رأس المال	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
نسبة النمو	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف:

نلاحظ من الجدول اعلاه ان رأس المال لم يتغير للمده من ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٥

((ثانيا)) نبذة تعريفية عن المصرف الصناعي:

تأسس المصرف الصناعي الزراعي عام ١٩٣٥،واصبح شركة عامة في ١٩٩٨/٣/٨ بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م ش ع ١١١)،واصبح خاضع لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧،اذ اسهم المصرف الصناعي في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت القطاع الصناعي المختلط كونه له اهمية في تطوير الاقتصاد الوطني (الموقع الرسمي للمصرف الصناعي العراقي)، كما يهدف المصرف لتعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية من خلال منح القروض للموجودات الخاصة بالمشروع الصناعي ،والاشتراك بالمشروع الصناعي واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية(الموقع الرسمي للمصرف الصناعي العراقي)، حيث يكون للمصرف (١٧)فرعا عاملا داخل العراق و (١٢)في المحافظات الاخرى.

جدول(٢)رأس المال المصرف صناعي للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

(المبالغ بالمليون)

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
راس المال	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠
نسبة النمو	%٠	%٠	%٢٠٠	%٦٦,٦	%٤٠

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان راس المال في زيادة مستمرة حيث كان في سنة ٢٠١١،٢٠١٢ يبلغ (٢٥٠٠٠) في حين اصبح في عام ٢٠١٣ بمقدار (٧٥٠٠٠) اما في عام ٢٠١٤ فقد بلغ (١٢٥٠٠٠) في حين وصل في عام ٢٠١٥ الى (١٧٥٠٠٠)

((ثالثا)): نبذة تعريفية عن مصرف الشرق الاوسط العراقي:

تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة مقرر قدرة (٤٠٠)مليون دينار عراقي بموجب الشهادة التأسيس المرقمة م ش /٥٢١١/ والمؤرخة في ١٩٩٣/٧/٧ الصادرة من دائرة التسجيل بموجب قانون الشركات المرقم (٣٦)لسنة ١٩٨٣ ،وبعد الحصول على اجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي، وكما يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمارية والمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية (التقرير السنوي للمصرف)، حيث يكون للمصرف (٢٠)فرعا عاملا (٨)داخل و(١٢) في المحافظات الاخرى.

جدول (٣)رأس المال المصرف الشرق الاوسط العراقي للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)
(المبالغ بالمليون)

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
رأس المال	٥٥٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
نسبة النمو	%٣٠,٩	%٢٠	%٥١,٥	%٥٠	%٠

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوي للمصرف.

جدول(٤)بيانات مصرف الرشيد (المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	مجموع الائتمان النقدي والتعهدي	مبلغ الودائع	راس المال والاحتياطيات	ديون متأخرة التسديد
٢٠١١	١,٥٥٠,٢٢١	١٦,٩٠٠	١,٥٦٧,١٢١	٨,٣٩٧,٢٢٧	٨٠,٩٦٢	١٨,٧٣٣
٢٠١٢	٢,١١٤,٢٧٩	٣٧,٢٠٣	٢,١٥١,٤٨٢	١٠,٩٧٥,٥٧٦	٨٠,٩٦٣	٢٢,٢٠٧
٢٠١٣	٢,١١٤,٢٧٩	٣٥,١٤٠	٢,٧٦٥,٩١٠	١٤,٩٣٧,٢٣٣	٨٠,٩٧٥	٢٠,٦٣١
٢٠١٤	٤,٨٠٥,٣٨٥	٦٩,١٩٦	٤,٨٧٤,٥٨	١٤,٤٤٢,١٧٤	٥٥,٢١٣	١٨,٩١٣
٢٠١٥	٥,٥٦٥,١٤٩	٣٥,٨٢٨	٥,٦٠٠,٩٧٧	١٨,٢٢٨,٥٩	٧٧,١٨٩	٢٣,٨٧١

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

لحظ في الجدول(٤) ما يأتي

ان رصيد الائتمان النقدي في زيادة مستمرة عبر الفترة قيد الدراسة اذ بلغ مقدار منح الائتمان النقدي ١,٥٥٠,٢٢١ في عام ٢٠١١ يصل الى ٥,٥٦٥,١٤٩ مليون دينار في عام ٢٠١٥ بفرق ٥,٣٣٦,٩٥ مليون دينار.

ان رصيد الائتمان التعهدي ١٦,٩٠٠ مليون دينار في عام ٢٠١١ وبلغ مقداره ٣٥,٨٢٨ في عام ٢٠١٥ اذ تراجع عن عام ٢٠١٤ بفرق مقداره ٣٣,٣٦٨ ضعف المبلغ يدل على ان المصرف يركز على منح الائتمان النقدي اكثر من الائتمان التعهدي.

ان مبلغ الودائع في زيادة مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة أذ بلغ ١٨,٢٢٨,٥٩١ يدل ان المصرف سعى لجذب الودائع وتوظيفها.

ان مبلغ راس المال والاحتياطيات لم يجد زيادته الى الحد الذي حدده البنك المركزي العراقي وهو قيد الانجاز لدى وزارة المالية اذ ما زاد رصيده بمبلغ ٧٧,١٨٩ مليون دينار عام ٢٠١٥ بينما يتوقع زيادته الى ٣٠٠ مليار حسب (التقرير الاقتصادي المالي للبنك المركزي العراقي)

ان مبلغ الديون متأخرة التسديد تراوحت بحدود معينة وقليلة قياسا بمجموع مبلغ الائتمان المصرفي النقدي ولائتمان المصرفي التعهدي.

جدول (٥) الأتمان الممنوح من قبل المصرف الصناعي (المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	مجموع الائتمان النقدي والائتمان التعهدي	مبلغ الودائع	راس المال والاحتياطيات	ديون متأخرة التسديد
٢٠١١	٦١,٨١٨	٣,٠٨٦	٦٤,٩٠٤	٧٥,٨٢١	٣٣,٨٣٨	٦٧٠٢
٢٠١٢	٤٣,٧٠٥	١٠,٢٢٢	٥٣,٩٢٧	١٤٥,٩٧٣	٣٣,٣٣٤	٦,٧٠٢
٢٠١٣	٧٢,٥٩٧	٠	٧٢,٥٩٧	٩١,٩١٤	٨٥,٣٣٤	٦,٨٠٢
٢٠١٤	٧٩,٣٨٠	٠	٧٩,٣٨٠	١٤٤,٧٦١	١٤٠,٤٦٨	٦,٨٠٢
٢٠١٥	١٦٦,٥٩٥	٠	١٠٦,٥٩٥	٤٠٢,٣٦٧	١٨٩,٢٦٧	٦,٤٤٨

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

لحظ في الجدول (٥) ما يأتي

ان رصيد الائتمان النقدي في تذبذب عبر الفترة قيد الدراسة اذ بلغ مقدار منح الائتمان النقد ٦١. ٨١٨في عام ٢٠١١ ليصل مقداره الى ٥٩٥. ١٦٦مليون دينار في عام ٢٠١٥ بفرق ٣٩٥. ٤٦مليون دينار.

ان مصرف لم يركز على منح الائتمان التعهدي ويشجع على منح الائتمان النقدي اكثر

٣-ان مبلغ الودائع في زيادة مستمرة عبر الفترة قيد الدراسة اذ بلغ ٤٠٢,٣٦٧ مليون دينار في عام ٢٠١٥ وهذا يدل على ان المصرف سعى لجذب الودائع والمحافظة على توظيفها. ٣٤

ان مبلغ راس المال والاحتياطيات في زيادة ولكن لم يصل الى الحد الذي حدده البنك المركزي العراقي البالغ ٢٥٠ مليار دينا

ان مبلغ الديون المتأخرة التسديد تراوحت بحدود معينة وقليلة قياسا بمجموع مبلغ الائتمان المصرفي النقدي ومبلغ الائتمان المصرفي التعهدي.

جدول(٦)الأتمان الممنوح من قبل مصرف الشرق الاوسط العراقي(المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	مجموع الائتمان النقدي ولائتمان التعهدي	مبلغ الودائع	راس المال والاحتياطيات	ديون متأخرة التسديد
٢٠١١	٦٣,٧٩٩	١٣٥,١٤٥	١٩٨,٩٤٤	٤٥٢,٥١٥	٧٥,٥٤٧	٢,٥٦٣
٢٠١٢	١٤٢,٦٣١	١٩٩,٢٠٣	٣٤١,٨٣٤	٤٦٣,٣٢٧	٨٤,٠٩٨	٢,٣١١
٢٠١٣	١٩٠,٧٥٧	١٦٨,٧١١	٣٥٩,٤٦٨	٥٠٥,١١٨	١٣٧,٨٩٩	١,٨٠٩
٢٠١٤	١٩٨,٣٧٦	١٧٩,٦٩٦	٣٧٨,٠٧٢	٦,٥,٧٨٤	١٨٧,٧٤٦	١,٦١٣
٢٠١٥	٢٠٨,٨٦٨	١٦٩,٧٣٧	٣٧٨,٦٠٥	٥٥١,٨٥٦	٢٠٢,٧٧٩	٢,٦١٠

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

لحظ في الجدول(٦)ما يأتي

ان رصيد الائتمان النقدي في زيادة مستمرة عبر الفترة قيد الدراسة اذ بلغة مقدار منح الائتمان النقدي ٦٣,٧٩٩ مليون دينار في عام ٢٠١١ ليصل مقداره الى ٢٠٨,٨٦٨ مليون دينار في عام ٢٠١٥ بفرق ١٨٧. ٠٢٥ مليون دينار.

ان رصيد الائتمان التعهدي ١٣٥,١٤٥ مليون دينار في عام ٢٠١١ ليصل مقداره الى ١٦٧,٧٣٧ مليون دينار عام ٢٠١٥ بفرق ١٤٧. ٥٨٨مليون دينار

ان مبلغ الودائع في زيادة مستمرة خلال فترة قيد الدراسة اذ بلغ ٥٥١,٨٦٥ مليون دينار في عام ٢٠١٥ وهذا يدل على ان المصرف سعى لجذب الودائع والمحافظة على توظيفها

ان مبلغ راس المال والاحتياطيات في زيادة مستمرة وبلغ مقدار ٢٠٢,٧٧٩ مليون دينار ولم يصل الى المبلغ الذي حدده البنك المركزي العراقي البالغ ٢٥٠ مليار دينار

ان مبلغ الديون متأخرة التسديد تراوحت بحدود معينة وقليلة قياسا بمجموع مبلغ الائتمان المصرفي النقدي ومبلغ الائتمان المصرفي التعهدي

جدول(٧)النسبة المعيارية (الائتمان النقدي/الودائع)للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

اسم المصرف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الرشيد	%١٨	%١٩	%١٨	%٣٣	%٣١
مصرف الصناعي	%٨١	%٢٩	%٧٨	%٥٤	%٢٦
مصرف الشرق الاوسط العراقي	%١٤	%٣١	%٣٨	%٣٢	%٣٧

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التقارير السنوية للمصارف (عينة البحث)

لحظ من الجدول (٧)ان المصرف الصناعي قد حقق اكبر النسب على التوالي لسنوات(٢٠١١-٢٠١٥) وتجاوزت النسبة المقارن عليها دوليا(٢-٥) من اجمالي الائتمان المصرفية ، ويعزى السبب في هذه النسبة الى ان الصناعين المقترضين غادرو العراق بسبب الاوضاع المالية ولاحظ النسب المالية لباقي المصارف اذ تكون نسب معتدلة ومتقاربة

جدول (٨)نسبة كفاية راس المال للمصارف عينة البحث(٢٠١١-٢٠١٥)

اسم المصرف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الرشيد	%١٨	%٣٠	%٢٨	%٢٠	%١٥
مصرف الصناعي	%٥٧	%٥٢	%٧٩	%٩٢	%١٣٢
مصرف الشرق الاوسط العراقي	%٣٩	%٣٣	%٤٩	%٥٣	%٧٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف (عينة البحث)

لحظ من الجدول(٨) ان النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي هي ان لا تقل عن

١٢%،ولحظ ان مصرف الرشيد كانت النسبة المعيارية مخالفة لتعليمات البنك المركزي العراقي عبر السنوات(٢٠١١-٢٠١٥) ، اما في باقي المصارف ارتفاع نسبة كفاية راس المال

جدول(٩) نسبة السيولة عينة البحث للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

اسم المصرف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الرشيد	%٦٠	%٧٠	%٦٤	%٥٩	%٨٨
مصرف الصناعي	%٣٧	%٦٢	%٩٦	%٢٩٦	%١٠١
مصرف الشرق الاوسط العراقي	%٧٨	%٧٤	%٧٣	%٨٢	%٧٥

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التقارير السنوية للمصارف (عينة البحث)

لوحظ من خلال الجدول(٩) ان نسبة السيولة هي العمليات البنك المركزي العراقي ان لا تزيد عن (٣٠%) علما ان غالبية المصارف تجاوزت هذه النسبة مما يدل على وجود مواد معطلة لا تتوفر لها فرص منح الائتمان السليم ،حيث كانت نسبة في المصرف الصناعي بلغت٢٩٦%في عام ٢٠١٤

جدول(١٠)متوسط انتشار الفائدة للمصارف عينة البحث للسنوات(٢٠١١-٢٠١٥)

اسم المصرف	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
مصرف الرشيد	%٦,٦٧	%٧,١٧	%٧,٨٣	%٧,١٧	%٧,١٧
مصرف الصناعي	%٧,٦٧	%٧,٦٧	%٧,٦٧	%٧,٦٧	%٩,٣٣
مصرف الشرق الاوسط العراقي	%٨,١٧	%٧,٥٠	%٧,٥٠	%٨,١٧	%٧,٥٠

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتمادات على بيانات اسعار الفائدة السنوية للمصارف

لحظ من الجدول(١٠)هناك حالة من الايقين تعيشها المصارف في منح الائتمان مما انعكس على اسعار كلفة الائتمان الفائدة وهذه الكلفة يظهرها الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة ، حيث الفرق كبير جدا يؤدي الى ارتفاع كلفة الائتمان كما تعثر المشاريع فلأشخاص الذي منحهم المصرف الائتمان التعهدي للأسباب ذاتها .فأن المصارف مازالت متحفظة في منح الائتمان.

الاستنتاجات

١.البنوك الحكومية (على الرغم من ضآلة رؤوس أموالها) إلا انها تحتكر الودائع الحكومية أو السيولة الحكومية ، وهي، تعززت من التدفقات النقدية الى الائتمان المصرفي.

٢. البنوك المركزية هي بنوك عامة ومحافظة جدا في عملياتها الائتمانية من خلال ارتفاع نسبة كفاية راس المال مما جعلها لا تتأثر عند الاهتزازات في النظام المالي لديها أبان الأزمة المالية الاخيرة.

٣. هناك امكانية بالاعتماد على سلوك المؤشرات الكلية للحد من الازمات المصرفية لذلك لابد من الاستمرار في هذه التحليلات التنبؤية وتطويرها بما يضمن سلامة القطاع المصرفي .

٤. اهم وظائف البنك المركزي هو القيام بمراقبة الوضع الاقتصادي وتوقع المشكلات الاقتصادية قبل وقوعها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفاديها ومعالجتها أو التخفيف من تبعاتها.

٥. يتميز الاقتصاد العراقي في حالة من عدم الاستقرار بعد تعرضه للحروب والحصار الاقتصادي لأكثر من عشرة اعوام .

٦. يقوم البنك المركزي لعراقي بدور مهم في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال معالجة مؤشرات التضخم واسعار الصرف واسعار الفائدة وتنمية ميزان مدفوعاته.

التوصيات

١. ضرورة لجوء البنوك الى مؤشرات الحيطة الكلية كونها الإطار الذي يضمن تحقيق الأهداف التي تطمح اليها ولكونها الاطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات.

٢. الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى.

٣. تحتاج البنوك المركزية الاقتصاديين و البحوث الموجهة لمتابعة آخر التطورات في مجال الاقتصاد والاعتراف أهميتها المحتملة لصنع السياسات.

٤. أنه ينبغي لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية اولا تحديد القدرة الذي يتطلب فهمهم للمخاطر المرتبطة بعمليات البنك ومنتجاته وعملياته بشكل دقيق. كما ينبغي على مجلس الإدارة التأكد من أن جميع أدوات ومكونات إطار إدارة المخاطر للبنك معدة وجاري التقليد التام بها.

٥. على الإدارة العليا ومجلس الإدارة التأكد من ان أولويات المصرف وأهدافه واضحة فيما يخص السيولة. فيتعين عليها ان تستوثق من ان إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة ، من خلال تطبيق السياسات والإجراءات

٦. ويجب ان تتوفر لدى المصرف قاعدة بيانات كافية لقياس وإدارة المخاطر غير المتوقعة ورصدها.

٧. إ ن الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة المصرفية يعزز من قوة القانون للبنك المركزي حيث يهدف إلى حماية أموال المودعين مما يؤدي إلى زيادة ثقتهم بالمصارف التجارية التي يتعاملون معها من خلال التأمين على ودائعهم.

المصـــــادر

الكتب:

١. عزلان محمد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع
٢. عوض الله زينب، محمد الفولي اسامة، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الحلبي للنشر والتوزيع، لبنان ، ٢٠٠٣.
٣.رحيم حسين ، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي ، المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٠.
٤. العجلوني، محمد محمود، البنوك الاسلامية وتطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٨.
٥.العلوي ،رشاد نعمان ، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،٢٠١٣
٦. القريشي ، محمد صالح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٩،
٧. كنعان علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠١٢
٨. الحلاق سعيد سامي، محمد محمود و العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٠.
٩. سمحان حسين محمد و يامن إسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١.
١٠. الحجار بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٩..
١١. الغزالي ،عبد الحميد، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً ، الجامعات للنشر والتوزيع، القاهرة ،
١٢. عبد النبي محمد احمد ، الرقابة المصرفية ، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٠
١٣. الزبيدي حمزة محمود، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١١.
١٤. آل شبيب ، دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢

١٥.ابو شاور، منير اسماعيل، امجد عبد المهديوي الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن،٢٠١١
١٦.الحلاق والعجلوني، سعيد سامي، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية ،الطبعة العربية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الاردن٢٠١٠
١٧.الدوري، زكريا والسامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن ٢٠٠٦